

# تنافس جزائري مغربي على استضافة الحوار الليبي

## الجزائر تعرض احتضان حوار شامل بين طرفي النزاع



تبدل السلطات الجزائرية جهودا حثيثة لاستضافة المحادثات الليبية بين الأطراف المتنازعة، في خطوة لـ"افتكاك" دور الوساطة من المغرب الذي لعب دورا مهما باحتضانه للحوار عبر اتفاق الصخيرات في العام 2015.

الجزائر - كنف المغرب والجزائر مؤخرا من جهودهما لاستضافة المحادثات الليبية ما يعكس تنافسا غير معلن بين البلدين بشأن السيطرة على الملف الليبي، ففي حين نجحت الرباط في استضافة رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري ما أثار تكهنات بقرب انطلاق محادثات الصخيرات 2، لا تزال الجزائر تحاول إقناع الأطراف الليبية.

وعرضت الجزائر مجددا، على أطراف النزاع الليبي، احتضان حوار بين الفرقاء للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار من قبل المجلس الرئاسي ومجلس النواب.

وأعربت الخارجية الجزائرية عن ترحيبها بإعلان الصخيرات عن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، القاضي بوقف إطلاق النار في كل الأراضي الليبية، وتفعيل العملية السياسية.

وأضافت في بيان لها، "تسجل الجزائر بارتياح هذه المبادرة التوافقية التي تعكس إرادة الإخوة الليبيين في تسوية الأزمة وتكريس سيادة الشعب الليبي الشقيق".

وتكرت الخارجية بإعلان "الجزائر" خلال مؤتمر برلين استعدادها لاحتضان حوار شامل بين الأشقاء الليبيين، ينطلق بوقف إطلاق النار بهدف الوصول إلى حل سلمي يحفظ مصالح ليبيا والشعب الليبي الشقيق"، مشيرة إلى مساعيها منذ بداية النزاع إلى التحرك على كافة المستويات، الإقليمية والدولية، لإيقاف النزيف والحد من مخاطر الأزمة على أمن واستقرار المنطقة.

ودعت إلى التنسيق مع دول الجوار وبرعاية الأمم المتحدة، بهدف إطلاق حوار شامل ودون إقصاء بين مختلف الفرقاء، والجمعة، رحبت الجزائر خلال اتصال هاتفي بين وزير الخارجية صبري بوقادوم، ونظيره الليبي بحكومة الوفاق محمد الطاهر سيالة، باتفاق وقف إطلاق

النار، بحسب تغريدة للناطق باسم الخارجية محمد القبلاوي. وأشاد وزير الداخلية في حكومة الوفاق، فتحي باشاغا، بموقف الجزائر ودورها الفاعل، لدعم عملية السلام في ليبيا وفق تغريدة له على حسابه بموقع تويتر.

ويأتي ذلك في وقت يدفق فيه المغرب نحو "الصخيرات 2" جديد، يكون الاتفاق الأول مرجعيته وأساسه.

وتقير المبادرة الجزائرية جدلا واسعا بخصوص "افتكاك" دور الوساطة في الأزمة الليبية التي تكفل بها المغرب بعد احتضانه لمحادثات اتفاق الصخيرات في العام 2015.

ويسعى المغرب إلى استعادة دوره كوسيط في الأزمة الليبية، وهو الدور الذي لعبه في التوصل إلى اتفاق الصخيرات الذي ينظر إليه على أنه اتفاق قادر على حل الأزمة الليبية لو تم تطبيق كامل بنوده، وخاصة ما يتعلق بالجانب الأمني وإنهاء معضلة الميليشيات.

من سيجمعهما مجددا - المغربية منذ عقود بسبب النزاع حول الصحراء المغربية، والحدود بين البلدين الجارين مغلقة منذ 1994.

وسبق أن نقلت وكالة الأنباء المغربية الرسمية عن وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، قوله "بلد جار يغذي الانفصال".

وأوضحت الوكالة أنه كان يقصد الجزائر التي تدعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) والمطالبة باستقلال الصحراء المغربية.

واتفق المجلس الرئاسي ومجلس النواب الليبي في بيانين متزامنين، على الوقف الفوري لإطلاق النار.

وأفاد بيان رئاسي بأن "تحقيق وقف فعلي لإطلاق النار يقتضي أن تصبح منطقتا سرت والجفرة منزوعتي السلاح، وتقوم الأجهزة الشرطية من الجانبين بالاتفاق على الترتيبات الأمنية داخلها".

ومن جانبه أعلن مجلس النواب أن "وقف إطلاق النار يجعل من مدينة سرت مقرا مؤقتا للمجلس الرئاسي الجديد.

ومرجعاتهم، مؤكدا أن الحل يجب أن يأتي من داخل ليبيا". وتعتبر المملكة المغربية وسيطا محايدا لا يميل إلى أي طرف من أطراف الأزمة الليبية، الشيء الذي يجعله مرشحا مثاليا للوساطة، أو لاحتضان محادثات جديدة.

وصرح رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، خالد المشري، الأربعاء الماضي، "الأزمة الليبية لا يمكن أن تحل إلا عبر الطرق الدبلوماسية" مستبعدا بذلك الحل العسكري للأزمة التي تشهد جمودا كبيرا وسط تحذير من حكومة الوفاق.

وأضاف المشري "هناك جهود تبذل من طرف المغرب تحت رعاية الملك محمد السادس، من أجل الدفع بالجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية".

وتابع "المغرب هو الذي احتضن الاتفاق السياسي الأول بين الليبيين (في إشارة إلى اتفاق الصخيرات عام 2015)".

ومن شأن هذا التنافس أن يعقد توافقا انطلاقا من أفكارهم ومبادراتهم واستقبلت الملكة المغربية أواخر يوليو الماضي، بشكل رسمي رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، ورئيس ما يسمى المجلس الأعلى للدولة خالد المشري.

### مبادرة الجزائر قد تعمق التوتر القائم في العلاقات الجزائرية - المغربية منذ عقود بسبب النزاع على الصحراء المغربية

وعبر وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة عن استعداد بلاده لتقديم "فضاء بناء وإيجابي للوصول إلى حل"، في إشارة إلى إمكانية احتضان جولة جديدة من المفاوضات بين الليبيين.

وطالب بوريطة الليبيين بإيجاد نقاط توافق انطلاقا من أفكارهم ومبادراتهم

## اتحاد الشغل يدعو إلى هدنة سياسية

تونس - دعت شخصيات سياسية ونقابية إلى ضرورة التهدئة بعد تفاقم الصراعات والمناكفات بين رؤوس السلطة وخصوصا البرلمان ورئاسة الجمهورية، في خطوة لاحتواء الأزمة التي رمت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد سامي الطاهري الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمات نقابية في البلاد) الإثنين على أن الوضع في تونس في حاجة لهدنة سياسية.

وأضاف الطاهري في تصريح لإذاعة محلية أن هناك حديثا عن تمرير حكومة هشام المشيشي ثم سحب الثقة منها و"اللعب بالكلمات خطير وسيتسبب في خسارة كبرى لتونس".

وتابع "بالنسبة لنا يجب أن تمر الحكومة وتستمر وتواصل لأننا في حاجة للاستقرار"، مبرزا أن الهدنة السياسية ستعكس بالإيجاب على المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

وأشار إلى وجود توافق بين الاتحاد ورئيس الجمهورية قيس سعيد حول عدد من القضايا بينها السيادة الوطنية والمسألة الاجتماعية والتمسك بالمؤسسات العمومية.

ويأتي ذلك قبيل موعد الحسم النهائي لتشكيل الحكومة المرتقبة التي أرفقها جدل واسع بخصوص التوجه نحو تكوين حكومة كفاءات تقطع مع المحاصصة وتستثني تمثيلية الأحزاب.

وتتخوف أوساط تونسية من أن يقع منح الثقة لحكومة المشيشي ثم يتم سحب البساط من تحت قدميه كما حدث مع رئيس الوزراء المستقيل إلياس الفخفاخ الذي حاولت حركة النهضة الإطاحة به بذريعة ارتباطه بشبهات فساد.

وتتوالى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في تونس، فضلا عن المشهد السياسي الضبابي الذي أتهم بالمشنج، ما يضع رئيس الحكومة المقبلة أمام تحديات كبرى أبرزها التأسيس لسلم اجتماعي ووضع حد لحالة التشرذم السياسي.

وتأتي دعوات اتحاد الشغل بشأن الهدنة بعد أن فرضت تداعيات وباء كورونا على الحكومة التونسية المازومة اقتصاديا وضعا صعبا.

## العثماني مستاء من انتقادات المعارضة «الفجة»

ستعرفها المملكة في 2021، حيث اعتبر وزير الداخلية عبدالوافي لغيت، أنها "سنة انتخابية بامتياز، فإن العدالة والتنمية معني بهذه الاستحقاقات بشكل كبير ويدخل لقاء العثماني مع شبيبة حزبه ضمن الاستعدادات الجارية رغم أنه حاول تقليص اهتمامه بالحديث عن أزمة كورونا والتنويه بما قامت به حكومته من مجهودات في اتجاه تطويق الجائحة".

### العثماني استشرع الضغط على حزبه من المعارضة المؤسساتية والمدونين ونشطاء التواصل الاجتماعي

ولفت رشيد لزرقي إلى أن تحضير الانتخابات بدأ بالنسبة للعدالة والتنمية بضع أكبر قدر ممكن من أعضائه في المناصب العليا التي لها علاقات مباشرة بما هو اجتماعي والذي له عائد انتخابي، كما أنه يحاول اللعب على تناقضات خصومه من المعارضة.

وأبرز "أنه يجب على أعضاء شبيبته أن يفهموا أن نجاح الحزب في أن يصبح مستقبلا شرعية واسعة من المواطنين والشباب جزء منه انطلاقا من المرجعية الإسلامية".

وختم لزرقي في معرض حديثه لـ"العرب" "العدالة والتنمية يشهد ضد المعارضة لضرب بعض حلفائه خدمة لأجندته الانتخابية، كما يمارس عملية الضغط من وراء الستار باستغلال أطراف الأحزاب الصغيرة، ورمي المسؤولية على حلفائه بالحكومة لإقناع نفسه من تحمل المسؤولية والمحاسبة في حال الفشل".

على الأطراف الأخرى، فضلا عن خلق نوع من الإجماع بين أجنحة حزبه. وفي هذا الصدد اتهم نوار بركة، رئيس الحكومة بتقويض رصيد الثقة الشعبي. وقال إنه تراجع بفعل السياسة الحكومية المتبعة، حيث نشأ خوف من المستقبل لدى المواطنين بمختلف طبقاتهم ولدى الفاعلين الاقتصاديين، موضحا أن تراجع منسوب الثقة لدى المواطنين "سيكون له انعكاس كبير على تدبير الأزمة التي ستزداد عمقا، لأن الحكومة عوض أن تجمع الكل، تقوم بخلق شروخات داخل المجتمع".

واقترع رئيس الحكومة بين ما سماه بتخسيس عمل الحكومة والحزب مع الإساءة للوطن، مبرزا أن هناك أشخاصا لا يمارسون السياسة لكن يريدون أن يهدموا، مطالبا منتسبي العدالة والتنمية بأن لا يردوا على هؤلاء الأشخاص إلا بما يليق بهم.

ويقول مراقبون إن العثماني استشرع الضغط على حزبه من المعارضة ونشطاء التواصل الاجتماعي، فخرج مدافعا عن منجزات حكومته وحزبه ضد من أسامهم بالمحرضين ضده.

ويعتقد الأستاذ الجامعي رشيد لزرقي، أن العدالة والتنمية اتجه لإشاعة إمكانية عودة سيناريو 2007 بعدم تغطية جميع الدوائر الانتخابية، بهدف شحن الأجواء وتبرير فشله التدريجي، وتوفير أجواء المساومة على ملفات الفساد والاختلالات التدبيرية، وكذلك الملفات الجنائية المعروضة على القضاء.

وبعد تنحية الدولة إلى أن الانتخابات ستكون في وقتها ولا توجد إمكانية لتأجيل الاستحقاقات المقبلة التي

وحدد العثماني تلك الفئات المعارضة إلى جانب الأحزاب السياسية، فهناك إعلاميون وصحافيون وسياسيون معارضون للعدالة والتنمية، الذين يعارضون الحزب "بطريقة فجة"، موضحا أن يهدمهم أراد أن يغير الدستور ونمط الاقتراع بسبب الحزب.

وربط رئيس الحكومة بين ما سماه بتخسيس عمل الحكومة والحزب مع الإساءة للوطن، مبرزا أن هناك أشخاصا لا يمارسون السياسة لكن يريدون أن يهدموا، مطالبا منتسبي العدالة والتنمية بأن لا يردوا على هؤلاء الأشخاص إلا بما يليق بهم.

ويقول مراقبون إن العثماني استشرع الضغط على حزبه من المعارضة ونشطاء التواصل الاجتماعي، فخرج مدافعا عن منجزات حكومته وحزبه ضد من أسامهم بالمحرضين ضده.

ويعتقد الأستاذ الجامعي رشيد لزرقي، أن العدالة والتنمية اتجه لإشاعة إمكانية عودة سيناريو 2007 بعدم تغطية جميع الدوائر الانتخابية، بهدف شحن الأجواء وتبرير فشله التدريجي، وتوفير أجواء المساومة على ملفات الفساد والاختلالات التدبيرية، وكذلك الملفات الجنائية المعروضة على القضاء.

وبعد تنحية الدولة إلى أن الانتخابات ستكون في وقتها ولا توجد إمكانية لتأجيل الاستحقاقات المقبلة التي

انتقادات لاذعة للعمل الحكومي

## حضور لافت لعارف النايض في المشهد السياسي الليبي

غوتيريس لفت من خلالها نظر المنظمة إلى التجاوزات التي ترتكبها حكومة الوفاق رغم إعلانها الموافقة على وقف إطلاق النار من ذلك شن هجمات على مدينة الأصابعة والبلدات المجاورة، وقمع سكانها من المدنيين وإطلاق الذخيرة الحية من عبارات مختلفة (بما فيها مضادات الطائرات من عيار 14.5) على المتظاهرين السلميين في طرابلس، الذين لم يطالبوا بغير حقوقهم الأساسية في العيش الكريم وتوفير الخدمات الأساسية، إضافة إلى استمرار جلب المرتزقة المرتبطين بالتدخلات الإرهابية من سوريا عبر تركيا.

وأصدر السراج وصالح، بيانين الجمعة، أعلنوا فيهما وقف إطلاق النار في كل الأراضي الليبية.

وتضمن البيانان الدعوة إلى "استئناف إنتاج النفط وتصديره، وتجميد إيراداته في حساب خاص بالمصرف الليبي الخارجي، ولا يقع التصرف فيها إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية وفق مخرجات مؤتمر برلين، وبضمانة البعثة الأممية والمجتمع الدولي".

وعكس البيانان توافقا بشأن عدد من النقاط من بينها مسألة التصرف في العائدات النفطية وجعل سرت - الجفرة منطقة منزوعة السلاح.

وكان تكتل إحياء ليبيا قد اقترح على غوتيريس مبادرة تنص على "إعلان مدينة سرت منطقة منزوعة السلاح خاضعة لرقابة الأمم المتحدة وتجميد خطوط القتال لتجنب خطر حدوث صدام إقليمي أضحى قاب قوسين أو أدنى بين أكبر جيشين في منطقتنا، الأوهما الجيش التركي والجيش المصري".

طرابلس - تزايدت وتيرة التحركات السياسية لسفير ليبيا السابق لدى الإمارات عارف النايض في الآونة الأخيرة وهو الأمر الذي يفتح باب التكهنات ما إذا سيكون طرفا في السلطة التنفيذية الجديدة، خاصة وأن اسمه جرى تداوله مرارا لتولي رئاسة حكومة وحدة وطنية.

وقالت سفارة الولايات المتحدة في ليبيا، إن السفير ريتشارد نورلاند، أجرى اتصالات الأحد والاثنين مع شخصيات ومسؤولين سياسيين ليبيين "لتقييم التقدم المحرز" بشأن تفعيل وقف إطلاق النار واستئناف إنتاج النفط في ليبيا.

وشملت هذه الاتصالات كلا من رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، والمفوض بسفارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوفاق محمد الطاهر سيالة، ورئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، ورئيس تكتل إحياء ليبيا عارف النايض.

وأضافت أن نورلاند ناقش في اتصال هاتفي مع النايض رئيس جمعية "إحياء ليبيا"، التعددية السياسية المتنامية في ليبيا، حيث قام النايض وصالح ب"توسيع نطاق الأصوات الداعية إلى حوار ليبي داخلي حقيقي لدعم حل سياسي للنزاع".

وعكس ظهور اسم النايض ضمن بقية الشخصيات التقليدية التي اعتاد السفير الأمريكي على النقاش معها بشأن الأوضاع في ليبيا، دعما أميركيا لتوليته منصباً سواء في الحكومة أو المجلس الرئاسي القادمين.

وبعد النايض الإثنين برسالة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو